الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة - نيويورك

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS – NEW YORK

كلمة المملكة العربية السعودية

أمام اللجنة السادسة (اللجنة القانونية)

دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الـ (٧٨)

البند (٨٠) من جدول أعمال اللجنة السادسة

(الجرائم ضد الإنسانية)

تلقيها

سكرتير أول/ سامية العمري

نيويورك

١١ أكتوبر ٢٠٢٣م

السيدة الرئيس

تدين المملكة العربية السعودية كافة الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية والتي تهدد الأمن والسلم الدوليين. ومن هذا المنطلق؛ يؤكد وفد بلادي على ضرورة مواجهة تلك الجرائم وما يترتب عليها من مسائل مرتبطة بمنعها والحد من حدوثها، بالتوازي مع ضمان الحد من إفلات مرتكبيها من العقاب، والذي يأتي استشعاراً من المملكة للغايات الإنسانية السامية المنضوية تحت هذا البند والتي تحفظ حق الإنسان في الحياة والعيش فيها بكرامة، إلى جانب دعم المملكة للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق العدالة ودعم دور سيادة القانون.

السيدة الرئيس

ساهم الاحتلال الممارس على الشعب الفلسطيني منذ عقود مضت في استمرار إذكاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والذي تُحصد فيه المزيد من الأرواح البريئة جيلاً بعد آخر، وفي ضوء الأحداث المؤسفة التي يشهدها العالم منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، وما نتج عنها من سقوط المئات من الأبرياء، ونزوح الآلاف من أراضيهم، فإن بلادي تُذكر بتحذيراتها المتكررة من مخاطر انفجار الأوضاع الإنسانية في المنطقة نتيجة استمرار الاحتلال، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة، وتكرار الاستفزازات الممنهجة ضد مقدساته.

كما تؤكد المملكة بأنها تبذل الجهود الممكنة بالتواصل مع كافة الأطراف الدولية والإقليمية لوقف أعمال التصعيد الجاري، و**نشدد على موقف المملكة الرافض لاستهداف المدنيين بأي شكل وازهاق أرواح الأبرياء، وعلى ضرورة مراعاة مبادئ القانون الدولي الإنساني.**

كما نؤكد على موقف المملكة الثابت تجاه مناصرة القضية الفلسطينية ودعم الجهود الرامية لتحقيق السلام الشامل والعادل الذي يكفل حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة.

السيدة الرئيس

تدعم بلادي المملكة العربية السعودية إقامة العدالة الناجزة وفق ما نصت عليه الأنظمة والتشريعات الوطنية، والاتفاقية الدولية الموقع عليها في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وذلك لتحقيق مكافحة الإفلات من العقاب باعتبارها الغاية المرجوة من ذلك، ويقع على عاتق كافة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية مهمة التعاون المستمر لتحقيق العدالة وإنفاذها.

السيدة الرئيس

فيما يتعلق بمشروع المواد المتعلقة بـ (الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والمعاقب عليها)، فإن بلادي ترى أنه من غير المناسب استحداث تعريفات جديدة قد تؤدي إلى لبس في تفسيرها وفهمها، كذلك فإن الأهمية تقتضي توحيد المصطلحات الواردة في مشروع المواد ذات الصلة مثل (الاسترقاق، والتعذيب، والاختفاء القسري للأشخاص) بما يتوافق مع الاتفاقيات الأممية ذات الصلة، حيث تضمنت مشاريع المواد توسعاً في مفهوم ونطاق مبدأ الولاية القضائية، ويظهر ذلك جلياً فيما تضمنته المواد (السابعة، والتاسعة، والعاشرة) من المشروع المذكور، وكما تعلمون فإن المجتمع الدولي منقسم حيال مبدأ الولاية القضائية العالمية وممارسته، وترى بلادي أن الضرورة تقتضي التأني في بحث المسائل المتعلقة بمشروع مواد (الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والمعاقب عليها)، وأهمية التوصل إلى توافق بين الدول حيالها.

كما أن بلادي ترى أهمية النظر في بحث أمر الإجراءات القضائية المعتبرة لدى الدول في تشريعاتها الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب، في ظل التباين الحاصل بين الدول في تطبيقاتها الجارية، واختلاف الممارسات المعمول بها لدى الدول، مع مراعاة عدم الخروج

عن المبادئ المعترف بها في القانون الدولي وبالتحديد مبدأ احترام سيادة الدول وحصانتها والمساواة بينها في ذلك.

ختاماً؛ فإن المملكة العربية السعودية حريصة على تحقيق العدالة والسلم الدوليين وذلك من خلال إرساء قواعد قانونية تتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

شكراً السيدة الرئيس